



Challenges facing government revenue auditing in a digital transformation environment under electronic payment systems

Lect. Dr. Sura Waleed Ismael

College of Administration and
Economics, University of Wasit
sismael@uowasit.edu.iq

Dr. Inas Hasan Kazim

Federal Board of Upreme Audit
Inash0910@gmail.com

Dr. Hayder Yousif Khilkhil

Federal Board of Upreme Audit
Haderys294@gmail.com

Abstract

In the last decade, governments have witnessed a rapid expansion in the adoption of electronic payment systems for revenue collection (taxes, fees, fines, and public service revenues) with the aim of enhancing the efficiency of financial collection, increasing transparency, and reducing financial waste. This digital transformation has led to new challenges for auditing bodies related to controlling electronic financial transactions, ensuring the reliability, accuracy, and integrity of data, and protecting information from hacking, fraud, and manipulation. This research aims to clarify the role of government revenue auditing under electronic payment systems and analyze the impact of using digital technologies on the effectiveness of internal and external auditing. It highlights modern practices and the necessary control standards to mitigate the risks associated with electronic revenue collection. The study addresses electronic auditing tools and systems, the requirements for their success, and the obstacles facing government entities in adopting them. The study concluded that there is a strong correlation between the application of electronic payment systems and the efficiency of financial auditing, reflecting a positive impact on improving the audit process and reducing the challenges associated with it in the digital transformation environment. Strengthening governance, developing auditors' skills, and integrating financial systems with regulatory bodies are among the most important requirements for enhancing the reliability and transparency of government revenue audits when using electronic payment methods. The study also recommends strengthening integration among various government systems related to finance and revenue to ensure seamless data exchange and full compliance with financial auditing standards, thereby enhancing transparency and reducing technical challenges.

Keywords: Government revenues — Electronic payment systems — digital transformation

التحديات التي تواجه تدقيق الإيرادات الحكومية في بيئة التحول الرقمي في ظل أنظمة الدفع الإلكتروني

د. حيدر يوسف خلخال

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

د. ايناس حسن كاظم

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

م. د. سري وليد اسماعيل

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

شهدت الحكومات في العقد الأخير توسعاً سريعاً في اعتماد نظم الدفع الإلكتروني لتحصيل الإيرادات (ضرائب، رسوم، غرامات، إيرادات خدمات عامة) بهدف تعزيز كفاءة التحصيل المالي وزيادة الشفافية وتقليل الهدر المالي وقد ترتب على هذا التحول الرقمي ظهور تحديات جديدة أمام أجهزة التدقيق تتعلق بضبط العمليات المالية الإلكترونية، وضمان موثوقية البيانات ودقتها وسلامتها، فضلاً عن حماية المعلومات من الاختراق والغش والتلاعب، يهدف هذا البحث إلى بيان دور تدقيق الإيرادات الحكومية في ظل نظم الدفع الإلكتروني، وتحليل أثر استخدام التقنيات الرقمية على فعالية التدقيق الداخلي والخارجي، من خلال تسليط الضوء على الممارسات الحديثة والمعايير الرقابية اللازمة للحد من المخاطر المرتبطة بتحصيل الإيرادات إلكترونياً. وتتناول الدراسة أدوات وأنظمة التدقيق الإلكتروني، ومتطلبات نجاحها، والعقبات التي تواجه الجهات الحكومية في تبنيها. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق نظم الدفع الإلكتروني وكفاءة التدقيق المالي، مما يعكس تأثيراً إيجابياً على تحسين عملية التدقيق وتقليل التحديات المرتبطة بها في بيئة التحول الرقمي. و أن تعزيز الحوكمة، وتطوير مهارات المدققين، وتكامل الأنظمة

المالية مع الجهات الرقابية يعدّ من أهم متطلبات رفع مستوى الاعتمادية والشفافية في تدقيق الإيرادات الحكومية عند استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. كما توصي الدراسة بتعزيز التكامل بين مختلف الأنظمة الحكومية المختصة بالمالية والإيرادات لضمان تبادل سلس للبيانات والامتثال التام لمعايير التدقيق المالي، مما يعزز الشفافية ويقلل من التحديات التقنية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الحكومية — نظم الدفع الإلكتروني — التحول الرقمي

المقدمة

أصبح الاعتماد على نظم الدفع الإلكتروني جزءاً أساسياً من جهود الحكومات لرفع جودة تحصيل الإيرادات، تقليل التعاملات النقدية، وتسهيل الخدمات للمواطنين. ومع ذلك، فإن هذا التحول يفرض تحديات جديدة على أجهزة التدقيق (الداخلي والجهات الرقابية العليا) المتعلقة بضمان صحة البيانات، سلامة الأنظمة، وحماية الحقوق المالية، وفي ظل هذا التطور، تتعاظم أهمية تدقيق الإيرادات الحكومية بوصفه أداة رقابية فعالة تضمن سلامة عمليات التحصيل، وصحة تسجيل الإيرادات، وامتثال الجهات الحكومية للقوانين واللوائح المالية المعتمدة. فمع الانتقال إلى المدفوعات الإلكترونية تظهر تحديات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية البيانات، وكفاءة الأنظمة التقنية، إضافة إلى الحاجة لتعزيز قدرات التدقيق باستخدام التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة وأنظمة التدقيق الإلكتروني.

المبحث الأول: الإطار العام – منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

١ – مشكلة البحث

مع التوسع في استعمال نظام الدفع الإلكتروني ضمن بيئة التحول الرقمي، تواجه الجهات الرقابية والتدقيقية تحديات متزايدة في ضمان دقة وشمولية الإيرادات الحكومية إذ تبرز الحاجة إلى تطوير آليات تدقيق قادرة على التعامل مع البيانات الرقمية وتبرز مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

١. ما مدى توافق نظم الدفع الإلكتروني مع متطلبات التدقيق المالي؟
٢. ما هي التحديات التي تواجه المدققين في تتبع الإيرادات المتحصلة إلكترونياً؟
٣. ماهي الإجراءات التي تعزز رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية على الإيرادات المتحصلة إلكترونياً؟

٢ – أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من التوسع الحاصل في اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من قبل المؤسسات الحكومية لتحصيل الإيرادات العامة، مثل الضرائب، والرسوم، والغرامات، الخ، ورغم ما تحقّقه هذه الأنظمة من مزايا في السرعة والدقة وتقليل التدخل البشري، إلا أنها تضعنا أمام تحديات جديدة في مجال التدقيق، أهمها فهم معمق للأنظمة الرقمية والحاجة إلى أدوات رقابية متقدمة مما يجعل من الضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية للتدقيق المالي لذا تكمن أهمية البحث في سد الفجوة المعرفية في موضوع تدقيق الإيرادات في ظل البيئة الرقمية وتعزيز المساءلة والشفافية من خلال تطوير أدوات تدقيق تتناسب مع أنظمة الدفع الإلكتروني ، ويسهم هذا البحث في:

أ- تسليط الضوء على التحديات الفنية والمهنية التي تواجه مدققي الحسابات الحكوميين عند التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة

ب- تحديد المتطلبات اللازمة لتعزيز كفاءة وموثوقية عملية التدقيق في هذه البيئة الرقمية.

ت- توفير إطار معرفي يساعد الجهات الحكومية والرقابية على تطوير سياسات وإجراءات تدقيق تتلاءم مع التطورات التقنية، بما يعزز الشفافية والمساءلة وحماية المال العام في ظل التحول نحو الحكومة الإلكترونية

٣- أهداف البحث

- أ- الاطار النظري للإيرادات الحكومية والدفع الالكتروني وتدقيقها .
- ب- دراسة ومعرفة التحديات التي تواجه تدقيق الإيرادات الحكومية في ظل نظام الدفع الإلكتروني.
- ت- معرفة الفرص التي يوفرها نظام الدفع الإلكتروني لتحسين كفاءة وشفافية تدقيق الإيرادات.
- ث- بيان العلاقة بين تطبيق نظم الدفع الالكتروني وكفاءة تدقيق الإيرادات الحكومية في ظل التحول الرقمي .
- ج- تقديم مقترحات لتطوير آليات وأساليب التدقيق الإلكتروني بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي.

٤- فرضية البحث

- أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام لدفع الالكتروني وتحسين كفاءة تدقيق الإيرادات العامة.
- ب- تواجه الجهات الرقابية تحديات تشريعية وتقنية تعيق فاعلية تدقيق الإيرادات في ظل التحول الرقمي.

٥- حدود البحث

- أ- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في المؤسسات الحكومية (شركة توزيع المنتجات النفطية ، المعهد التقني -كوت) المعنية بتحصيل الإيرادات العامة بأستخدام الدفع الالكتروني.
- ب- الحدود الزمانية: تمتد مدة اجراء البحث من (٥/٩/٢٠٢٥) الى (١٥/١٠/٢٠٢٥)
- ت- الحدود البشرية: تمثلت بمجموعة من المدققين الداخليين والخارجيين، والعاملين في اقسام الحسابات ، ومسؤولي نظم الدفع الإلكتروني في تلك الجهات.

٦- منهج البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يعد الأكثر من بين المناهج الاخرى استخداماً وشمولاً، اذ يقوم على عرض البيانات والمعلومات التي تصف متغيرات البحث وابعادها، والتي تم جمعها بالملاحظة والمقابلات الشخصية والإستبانة، للخروج بنتائج تسهم في فهم وتفسير الظاهرة المبحوثة.

ثانياً : دراسات سابقة

- ١- (أحمد وآخرون ، ٢٠٢٤) (أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة: دراسة حالة وزارة المالية بولاية شمال كردفان)

تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة في وزارة المالية بولاية شمال كردفان، من خلال دراسة حالة في مدينة الأبيض. اعتمدت الدراسة على استبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من ٢٥ فرداً، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتحليل. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين زيادة الإيرادات نتيجة للتحصيل الإلكتروني، حيث ساهم النظام في تحسين كفاءة جمع الإيرادات وتقليل التأخير في العملية. كما أوصت الدراسة بتطوير وتحسين نظام التحصيل الإلكتروني ليصبح جزءاً من الخدمات الإلكترونية الحكومية، إضافة إلى تدريب المستخدمين بشكل أفضل وحل المشاكل الفنية المتعلقة بالبرامج.

- 2- (Varzaru et al ,2023) (Digital Revolution, Sustainability, and Government Revenues: A Transversal Analysis of How Digital Transformation and Sustainable Practices Impact Sustainable Government Revenues)

في العقود الأخيرة، أصبح التحول الرقمي والاستدامة جانبين حاسمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، مما ساهم في تحسين تحصيل الضرائب الحكومية وغيرها من الإيرادات الحكومية. تبحث هذه الورقة البحثية التفاعل بين

التحول الرقمي والاستدامة وتأثيرهما على إجمالي إيرادات الحكومة العامة في الاتحاد الأوروبي. تستخدم الدراسة أساليب البحث الكمي لتحليل العلاقات بين المتغيرات، بما في ذلك الشبكات العصبية الاصطناعية وتحليلات التجميع. المتغيرات التي تم النظر فيها في هذا البحث هي مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي ((DESI)، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة ((SDG)، وإجمالي إيرادات الحكومة العامة. تكشف نتائجنا عن روابط معقدة بين التحول الرقمي والاستدامة وإجمالي إيرادات الحكومة العامة في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يقيس مؤشر DESI مستوى الرقمنة في كل دولة، بينما يقيم مؤشر أهداف التنمية المستدامة أداء الاستدامة. تُظهر الدراسة أن الدول ذات مؤشرات DESI الأعلى تميل إلى تحقيق زيادة في إجمالي إيرادات الحكومة العامة، مما يشير إلى أن اقتصاداً رقمياً أكثر قوة يُسهم إيجاباً في إيرادات الحكومة، إلى جانب عناصر أخرى. يحدد البحث مجموعات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ذات أنماط متشابهة في التحول الرقمي والاستدامة وإجمالي إيرادات الحكومة العامة. تُسلط هذه المجموعات الضوء على التحديات والفرص، مما يُرشد صانعي السياسات في تصميم استراتيجيات لتعزيز الرقمنة وإيرادات الحكومة بشكل مستدام.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

أولاً : نظم الدفع الإلكتروني

في ظل بيئة التحول الرقمي المتسارع ، يعد الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية لنهضة العراق المالية ، إذ يمنح شرائح كبيرة من المجتمع فرصة الاندماج في النظام المصرفي ، وبذلك يساهم في تعزيز الاستقرار النقدي. وان الاعتماد على نظم الدفع الإلكتروني يساهم في مكافحة الفساد ، إذ يوفر شفافية عالية مما يجعل صعوبة في التلاعب بالأموال ، ومن جهة أخرى، يدفع عجلة التجارة الإلكترونية إلى الأمام وبذلك يفتح الأبواب أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنمو، ويُيسر عمليات البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت كما وتجدر الإشارة إلى أنَّ فوائد نظم الدفع الإلكتروني لا تقتصر على قطاع الأعمال، بل تمتد إلى الحياة اليومية ، إذ يُسرّع وتيرة المعاملات الماليّة، فلا مزيد من الطوابير الطويلة أو العمليات الورقيّة المُرهِقة، بل معاملات تُتجزأ بلحظات في المتاجر، وعبر التطبيقات الذكيّة، وفي المؤسسات الحكومية."

١ - مفهوم الدفع الإلكتروني

تعد نظم الدفع الإلكتروني **online payment** عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت إن الدفع عبر الإنترنت هو عبارة عن صرف إلكتروني للعملة لشراء السلع أو الخدمات. وتعمل هذه العملية وفقاً لقوانين تضمن سرية وخصوصية إجراءات البيع والشراء. (نعمة ، ٢٠٢٥ : ١)

ويعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه " مجموعة الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين ضمن النظام ، على أن تتم عملية تحويل الأموال من خلال استعمال البنية التحتية لنظام الدفع (الياسري ، ٢٠٢٥ : ٢٨٨) وكما عرف أيضاً بأنه عبارة عن دفع لمعاملة إلكترونياً دون استعمال النقد ، عبر استعمال المشترون والبائعون نظام الكتروني للمعاملات، يمكن أيضاً تفسير الدفع على أنه تحويل مبلغ من المال من المشتري إلى المستلم (Sardjonor, et . ٢٠٢١ . al)

٢ - أهمية نظام الدفع الإلكتروني (Anouze,A. , & Alamro, A ,2019:86)

أولاً: تقديم خيارات دفع متنوعة : يوفر نظام الدفع الإلكتروني مجموعة واسعة من الخيارات أمام المستخدمين للحصول على الخدمات ، الأمر الذي يُسهم في تعزيز نمو التجارة وزيادة حجم المبيعات مقارنة بوسائل الدفع التقليدية. كما تُسهم هذه الخيارات في جذب عدد أكبر من العملاء، وتيسير إجراء المعاملات المالية مثل سداد الفواتير، وتسديد ثمن المشتريات عبر الإنترنت وغيرها من الخدمات المالية بسهولة وسرعة.

ثانيا : المساعدة بتخفيض الكلف المالية : ساعد نظام الدفع الإلكتروني في تقليل التكاليف المالية لكلا طرفي العملية؛ سواء مقدم الخدمة مثل الشركات المالية والمؤسسات المصرفية، أو المستخدم من شركات وأفراد. ويتم ذلك من خلال تقليص التكاليف التشغيلية، وخفض المصاريف الإدارية، والتقليل من الاعتماد على المعاملات الورقية. إضافة إلى ذلك، توفر هذه الوسائل مستوى أعلى من الأمان، مما يقلل من مخاطر السرقة أو الاعتداء التي قد يتعرض لها كل من التاجر والمستخدم في التعاملات التقليدية.

ثالثا : الدقة في المواعيد والمصادقية : تتيح طرق الدفع الإلكتروني للمستخدمين تنفيذ معاملاتهم المالية بسرعة ودقة عالية، دون الحاجة للانتظار لفترات طويلة، وذلك بفضل استخدام تقنيات متقدمة تُغنيهم عن الحضور الشخصي لمواقع الدفع لتسديد مشترياتهم أو إتمام معاملاتهم المالية.

رابعا: ضمان السرية وحماية العميل : يحرص المطورون والمروجون لطرق الدفع الإلكتروني على تعزيز مستويات الأمان والموثوقية والخصوصية، بهدف حماية بيانات المستخدمين وضمان عدم وصولها إلى أيدي غير مأمونة قد تستغلها بشكل سلبى أو تسيء استخدامها.

٣- وسائل نظام الدفع الإلكتروني

نتيجة التطورات الحديثة في معظمها إلكترونية مما يستدعي إيجاد وسائل تتماشى معها لإتمامها وهي وسائل نظام الدفع الإلكتروني، وفي إطار تنفيذ مختلف هذه العمليات والتغيرات وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني على اختلاف أنواعها وأشكالها التي تمثلها في مجال المعاملات المالية خاصة المعاملات التجارية ، وهي كالآتي :

(أ) **البطاقات الإلكترونية :** عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يجب استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له، وبعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى . (ابو شعالة ، ٢٠٢٤ : ٣٨٢) ومنها :

• **بطاقات الائتمان (Credit Card)** هي أداة مالية تصدرها المصارف أو المؤسسات المالية، وتتيح للمستخدمين اقتراض الأموال ضمن حد ائتماني محدد مسبقا لدفع ثمن السلع والخدمات، كما توفر بطاقات الائتمان للمستهلكين مرونة تأجيل الدفع إلى تاريخ مستقبلي، و تعد من أكثر طرق الدفع الإلكتروني شيوعا . (بريسم وآخرون ، ٢٠٢٥ : ١٧٣)

• **بطاقات الخصم (Debit Card)** و هي بطاقة دفع بلاستيكية تسمح لعميل البنك بإجراء الدفعات وإجراء المعاملات أثناء تحصيل الرسوم مباشرة من حسابه المصرفي وتمكن الزبون من إجراء عملياته المالية ؛ سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي ATM ، دفع قيمة المشتريات عند الشراء من خلال نقاط البيع ، والتسوق عبر الإنترنت، ويختلف هذا النوع من الخدمة عن بطاقة الائتمان، لذا فقد اعتمدت العديد من البلدان هذه التكنولوجيا التي أصبحت محل استعمال الشيكات والحوالات المصرفية، تتميز الخدمات المقدمة عن طريق بطاقة الخصم بالمرونة حيث تم تصميمها لتناسب خصوصيات كل دولة على عكس بطاقات الائتمان. (الياسري ، التميمي ، ٢٠٢٥ : ٢٨٩)

(ب) **المحفظة الإلكترونية :** وهي عبارة عن برنامج يُعنى بترتيب وإدارة الحركات المالية؛ حيث تُخزن فيه معلومات حامل البطاقة بصيغة رقمية على الحاسوب الشخصي أو على وسائط تخزين قابلة للإزالة. تُستخدم هذه البيانات لإتمام المدفوعات عبر شبكة الإنترنت مع الحفاظ على معايير الأمان وسرعة تنفيذ المعاملات. إذ تتيح للمستخدمين تخزين معلومات الدفع بشكل آمن وتنفيذ المعاملات بسرعة. (الحالمي ، ٢٠٢٥ : ١٣٣)

(ج) **انظمة الدفع عبر الهاتف المحمول :** تشمل الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية مجموعة من الخدمات المصرح بها قانونًا، مثل إمكانية تحويل الأموال إلكترونياً بين المصارف باستخدام الهاتف المحمول، وطلب كشوفات

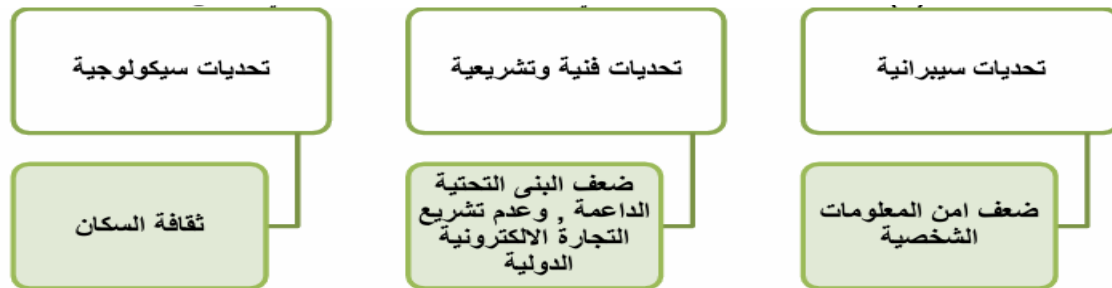
بالعمليات والحركات المصرفية التي يجريها العميل. كما تتيح هذه الأنظمة إجراء التحويلات بين حسابات الزبائن، والاطلاع على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية المتاحة، بما في ذلك القروض والعروض والأسعار، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام عن مواقع أجهزة الصراف الآلي، والتواصل مع خدمة العملاء بطريقة ميسرة وفعالة. (الياسري، التميمي، ٢٠٢٥ : ٢٩٠)

٤- تحديات التحول الى نظم الدفع الالكتروني

تعد الفجوة التكنولوجية في القطاع المصرفي العراقي من أبرز التحديات التي تواجه السيولة المصرفية، إذ تُعاني الأنظمة التقليدية من صعوبة في مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الخدمات المصرفية القائمة على التكنولوجيا المالية. فمع تزايد تعقيد وتنوع الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات، لم تعد الأدوات والأساليب التقليدية كافية لتلبية متطلبات السوق، خصوصاً في ظل انفتاح العالم على تطبيقات حديثة ومتطورة لا تنتظر من يتأخر عن ركب الابتكار. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى توظيف التقنيات المالية الحديثة كوسيلة أساسية للاندماج في النظام المالي العالمي.

إن عدم الاستعداد الكافي لاعتماد هذه التكنولوجيا قد يُشكل مصدر خطر على النظام المصرفي، ما لم تُوفر بنية تحتية رقمية متينة، وإطار قانوني وتشريعي داعم لتنظيم استخدامها. في المقابل، تمثل هذه التقنيات فرصة استراتيجية لتطوير الصناعة المصرفية، من خلال تحسين أنشطة الأعمال، وتسهيل عمليات تحويل الأموال، وتعزيز أمن المعاملات. كما تُساعد خدمات الدفع الإلكتروني في تمكين المصارف من أداء مهامها بكفاءة أكبر وضمن بيئة آمنة، إلا أن تطبيق هذه الأنظمة يرافقه عدد من التحديات والمخاطر التقنية والتشغيلية التي قد تؤثر سلباً في تحقيق أهداف الاستقرار المالي، وضمان النمو الاقتصادي، وحماية الحقوق المالية للزبائن. (عبدالله، امين، ٢٠٢٤ : ٧٢) والشكل (١) يوضح تحديات التحول الى نظم الدفع الالكتروني :

شكل (١) تحديات التحول الى نظم الدفع الالكتروني



المصدر: (عبدالله، امين، ٢٠٢٤ : ٧٢)

ثانياً تدقيق الإيرادات الحكومية في ظل نظم الدفع الالكتروني

١- مفهوم الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة للدولة بأنها المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال الضرورية لتغطية نفقاتها المتعددة بهدف اشباع الحاجات اللازمة للمجتمع.

وتمثل مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة والضروري لمواجهة نفقاتها العامة، أي كافة الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية سواء كانت مقابل خدمات تقدمها إلى الأفراد (الرسوم) أو من دون مقابل (الضرائب) بالإضافة إلى إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين) (محمد والشام، ٢٠٢٣ : ٨٦٢)

وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر المالي والاقتصادي السائد إذ كان يقتصر الفكر الاقتصادي المالي التقليدي على تزويد الخزينة العامة للدولة بالأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة لقيام الدولة بوظائفها الأساسية ، أما في ضوء

الفكر الاقتصادي الحديث أصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال أداة مهمة من أدوات السياسات المالية تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاجتماعي والاقتصادي حسب الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها ، إضافة إلى ذلك تزداد أهمية الإيرادات بزيادة أهمية الاتفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية(العامري والحلو ، ٢٠٢٠ : ٥٠).

٢- أنواع الإيرادات العامة

أ- **الإيرادات النفطية:** إن الأهمية الاستراتيجية للنفط على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية تجعله مؤهلاً لكي يكون من أهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولية والإقليمية، ومن هذا ينبغي الاهتمام في إدارة الإيرادات النفطية بهدف تعظيم ثروات العراق ومن ثم النهوض بالاقتصاد العراقي (عبد العزيز و فرحان ، ٢٠٢٢ : ٢٠٣)

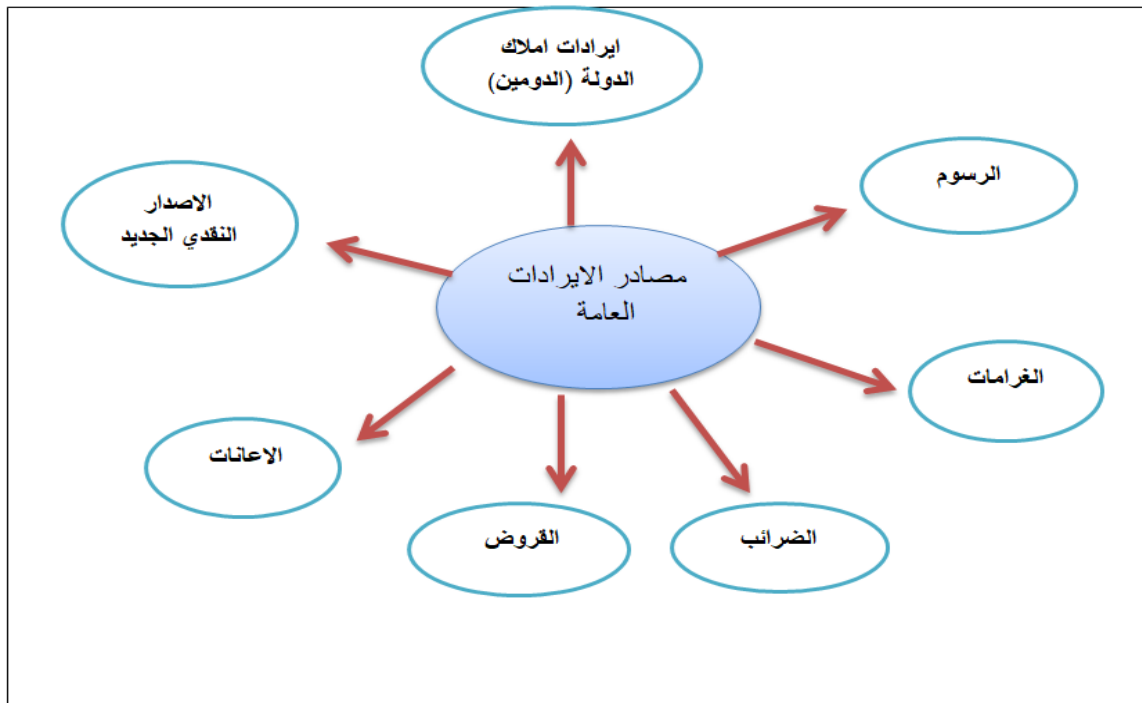
ب- **الإيرادات الغير نفطية:** تعمل مؤسسات القطاع العام وبشكل دوري مراجعة وتصفية موجوداتها الغير مالية والتي تتضمن بيع (المباني، والآلات ، ووسائل النقل، الأثاث،) وبهذا تعمل تلك المؤسسات على إيجاد إيراد يدخل في حساب الموازنة العامة وإن هذه الإيرادات وغيرها تكون إيرادات غير نفطية (وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٩ :

١٥)

٣- مصادر الإيرادات العامة :

الشكل التالي يوضح مصادر الإيرادات العامة للدولة(عبد العزيز و فرحان ، ٢٠٢٢ : ٢٠٣) (خيرة ، ٢٠١٧ : ٥٤-٥٥) (كريم و المشهداني ، ٢٠٢٢ : ٦٠) :

شكل رقم (٢) مصادر الإيرادات العامة



٤- مفهوم تدقيق الإيرادات

تُعد عملية تدقيق الإيرادات من أبرز وأدق جوانب التدقيق المالي، نظراً لما تنطوي عليه من مخاطر عالية، لاسيما في ظل إمكانية حدوث تلاعبات واحتيال متعمد. وغالباً ما يتم ذلك من خلال إنشاء معاملات وهمية، أو تسجيل إيرادات قبل تحققها الفعلي، أو الاعتراف غير السليم بالإيرادات، وهي من الأساليب الشائعة في تضليل التقارير المالية وتقديم معلومات غير صحيحة. لذلك،

يتحمل مراقب الحسابات مسؤولية كبيرة في التحقق من صحة هذه الإيرادات، والتأكد من أن المعاملات المرتبطة بها تخص فعلياً الوحدة الاقتصادية محل التدقيق، وأنها قد تم الاعتراف بها ومعالجتها وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة، وأنها تعود إلى الفترة المالية الحالية. كما يجب عليه جمع أدلة كافية وموثوقة لتبديد أي شكوك تحيط بالإيرادات المعلن عنها وضمان مصداقيتها. (محمد ، المشهداني ، ٢٠٢٠ : ٥١١)

تجدر الإشارة إلى أن تحديد مفهوم الإيراد وقياسه وتوثيقه في السجلات المحاسبية لا يُعد عملية سهلة، بل يواجه العديد من التحديات في التطبيق العملي. فقد يُثير الاعتماد على أساس معين في الاعتراف أو الإثبات المحاسبي خلافات واعتراضات، سواء من قبل المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية أو من قبل المحاسبين أنفسهم، نظراً لتعدد التفسيرات والاجتهادات المهنية. من هذا المنطلق، ينبغي على مراقب الحسابات أن يكون على دراية تامة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن يوظف خبراته ومهاراته وحُكمه المهني بحكمة للتوصل إلى نتائج دقيقة وموضوعية، بما يضمن عدالة وصدق التقارير المالية ويعزز من موثوقيتها لدى الأطراف المعنية. (Jemaan , 2012 : 71)

٥ - اجراءات تدقيق الإيرادات

في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الصعب والمتقلب، أصبح من الضروري أن تراجع المؤسسات كافة جوانب عملياتها التجارية بعناية، بهدف الحد من الهدر وتعزيز الكفاءة. وتظل الإيرادات أحد أبرز المجالات عرضة للاحتيال وسوء الاستخدام، مما يجعل وجود ضوابط داخلية قوية وشاملة أمراً بالغ الأهمية. وفي الوقت الراهن، ازدادت أهمية هذه الضوابط في مجال الإيرادات أكثر من أي وقت مضى (Heinze et.al ٢٠١٠ : ٥٥). يُعد فهم عملية الاعتراف بالإيراد أمراً أساسياً عند تدقيق الإيرادات، إذ لا بد من الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها لضمان إصدار تقرير مدقق غير متحفظ. وبشكل عام، تنشأ الإيرادات من بيع منتجات الوحدة الاقتصادية أو تقديم خدماتها. وتؤثر السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد على كيفية تنفيذ ومعالجة العمليات، وكذلك على طريقة عرضها في البيانات المالية. لذلك، من الضروري أن يلمّ مراقب الحسابات بسياسات الوحدة في هذا الجانب حتى يتمكن من تدقيقها بشكل فعال (لطفى ٢٠٠٦ : ٦١) ، والاتي اجراءات تدقيق استخدام نقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني pos بموجب برنامج التدقيق المعتمد لدى ديوان الرقابة المالية الاتحادي :

- (أ) التأكد من قيام الجهات الحكومية المحققة للإيرادات باعتماد آليات مزودي الخدمة الالكترونية وفقاً لضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي .
- (ب) التأكد من التزام المصارف الوطنية لرواتب الموظفين بالتعاقد بما لا يقل عن ثلاث شركات للدفع الالكتروني لضمان التنافسية في وجود الخدمات المقدمة للمواطنين والموظفين وعدم احتكار المصرف من قبل شركة دفع الكتروني .
- (ج) التأكد من قيام شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني المتعاقد معها من فتح حساب الكتروني للدائرة الحكومية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي .
- (د) التأكد من وضع التدابير المناسبة لحماية امن وسرية المعلومات من الاختراق وحماية سجلات ومعلومات الدائرة الحكومية والمواطنين استناداً للقوانين وافضل الممارسات الدولية .
- (هـ) التأكد من امكانية الدفع من جميع البطاقات او اي وسيلة دفع الكتروني مرخصة من قبل البنك المركزي العراقي الصادرة من الكيانات المالية المرتبطة بالمقسم الوطني .
- (و) التأكد من قيام الدائرة الحكومية بالترويج للدفع الالكتروني بدلا من النقد اعتباراً من تاريخ اطلاق الخدمة في ١/٦/٢٠٢٣ وتحصيل المستحقات الحكومية الخاصة به عن طريق استخدام وسائل الدفع الالكتروني .
- (ز) تقوم الدائرة الحكومية بالتأكد من قيام الشركة تسوية المبالغ المالية المتحصلة للدائرة الحكومية والتي تم تحصيلها من خلال اجهزة نقاط البيع او من خلال منصة عرض وتحصيل الفواتير والعمولات المتعلقة بها.

- (ح) التحقق من الدورة المستندية القيود الالكترونية من استلام المبلغ الالكتروني بموجب امر الدفع للحساب المغلق للإيرادات والذي يحل محل وصل القبض محاسبية (٣٧ أ) او محاسبية (١٣٨)
- (ط) التحقق من كشف التقارير الخاصة بالمبالغ المستلمة الكترونيا ويحل محل يومية الصندوق محاسبية / ٦٦
- (ي) تدقيق اوامر الدفع مع كشف التقارير ويتم تنظيم مستند قيد بالمبالغ المقبوضة يدويا اذا لم يتم اتباع نظام الكتروني اما اذا تم اتباع نظام الكتروني فيتم ربط الجباية مع النظام بنفس الآلية.

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي

رغم أن الحكومة العراقية كانت تعتمد تقليدياً على النقد في الدفاتر الحكومية لفترة طويلة، إلا أن بعض المبادرات الرقمية في مجال المدفوعات بدأت مبكراً نسبياً، مثل المشاريع الخاصة بالبطاقات الذكية مثل (Qi Card) منذ فترة قبل عام ٢٠١٠ التي ساهمت في تقديم حلول بديلة للدفع وتحويلات مالية إلكترونية، خلال عام تم توسيع نطاق العمل بأنظمة الدفع الإلكتروني بشكل أكبر، مع زيادة انتشار نقاط البيع (pos) في المؤسسات ما يعد علامة مهمة في انتقال العمل الرسمي إلى بيئة رقمية، كما يشهد نظام الدفع الإلكتروني في العراق تطوراً مستمراً بفضل خطط البنك المركزي العراقي لتطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك إطلاق منظومة المدفوعات الفورية والبوابة الموحدة للجهات الحكومية والمخطط الوطني للبطاقات المحلية، بهدف تسهيل المعاملات المالية وزيادة الثقة والشفافية وتعزيز الاقتصاد الوطني، إذ تمثلت أبرز المشاريع بمايلي:

- ١- منظومة المدفوعات الفورية: تسمح بالتحويل المالي على مدار الساعة لتقديم تجربة دفع سلسة للمستخدمين.
- ٢- البوابة الموحدة للمدفوعات الحكومية: تهدف إلى تبسيط إجراءات الدفع للجهات الحكومية وتقليل التلاعب وزيادة الثقة.
- ٣- المخطط الوطني للبطاقات: يسعى لبناء نظام وطني مستقل للبطاقات المحلية لتعزيز السيادة الرقمية وتقليل الاعتماد على الأنظمة الخارجية، مع الاستمرار في دعم البطاقات الدولية مثل فيزا وماستركارد.
- ٤- تطوير المقسم الوطني: يجري العمل على تطوير البنية التحتية لدعم زيادة حجم المعاملات وضمان سرعة واستقرار العمليات في بيئة آمنة.
- ٥- الإطار القانوني: يعتمد العراق على نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤ وضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال لضمان بيئة آمنة ومنظمة والضوابط والتعليمات الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي.
- ٦- الشراكات الدولية: يتم تعميق التعاون مع شبكات الدفع العالمية للاستفادة من أدواتها المتقدمة ودعم تطور منظومة المدفوعات العابرة للحدود.

مع توسع استخدام نظم الدفع الإلكتروني في العراق وتحسن بنية المدفوعات (RTGS، ACH)، بطاقات مسبقة الدفع... يصبح تدقيق الإيرادات الحكومية أكثر بياناتية وقابلاً للقياس، ولكنه يرفع متطلبات التقنية، الأمن، والتكامل المؤسسي وان توجه الحكومة نحو التحول الرقمي وإصدار تنظيمات جديدة للسوق المالي الرقمي سيؤثر بصورة مباشرة على إجراءات التدقيق والرقابة، واتباع ديوان الرقابة المالية الاتحادي مجموعة إجراءات لتدقيق إيرادات الدفع الإلكتروني تتضمن: تدريب الموظفين على آليات تدقيق الإيرادات في ظل نظام الدفع الإلكتروني (POS)، وإجراء تقييمات متخصصة للعمليات المالية والبيانات المحاسبية للتأكد من سلامتها ومطابقتها، وتوثيق ومتابعة أي ملاحظات أو مؤشرات تظهر أثناء التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الديوان بوضع خطط عمل تدقيق محددة لكل وحدة خاضعة للرقابة وتتبع عمليات ترحيل الإيرادات في السجلات ومطابقتها بالمستندات المؤيدة.

أما فيما يخص جمع البيانات المطلوبة لاختبار الفرضيات، فقد تم تطوير واستخدام الاستبيان بشكل رئيسي من أجل الحصول على التصورات المختلفة للمستجيبين فيما يخص الاسئلة المتعلقة بتلك الفرضيات، يتضمن الاستبيان المصمم ثلاثة، تتضمن هذه المحاور واقع تطبيق نظام الدفع الالكتروني، واثره على كفاءة عملية تدقيق الايرادات الحكومية والتحديات التقنية والتنظيمية .

وبشكل عام فقد تم تصميم هذا الاستبيان على أساس مقياس (Likert) ذي المراتب الخمسة غير متفق تماماً = ١ ، غير متفق = ٢ ، محايد = ٣ ، اتفق = ٤ ، اتفق تماماً = ٥) ، كما موضح الجدول رقم (١) اما فيما يخص تأكيد أو رفض الفرضيات فقد تم استخدام اختبار ثنائي الحد بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS) الاصدار (٢٤).

جدول رقم (١) أنموذج الاستبانة

ت	الفقرة	غير متفق تماماً	متفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً
	المحور الاول- واقع تطبيق نظام الدفع الإلكتروني					
١	يتم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في أغلب عمليات تحصيل الإيرادات الحكومية.					
٢	الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في التحصيل تتسم بالكفاءة والاستقرار.					
٣	توجد بنية تحتية تقنية كافية لدعم الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية.					
٤	هناك تكامل بين نظام الدفع الإلكتروني والنظام المحاسبي الموحد..					
٥	نظام الدفع الإلكتروني يقلل من الأخطاء اليدوية في تسجيل الإيرادات.					
	المحور الثاني - أثر نظام الدفع الإلكتروني على تدقيق الإيرادات					
١	ساهم النظام في تعزيز الشفافية في عرض البيانات المالية.					
٢	يسهل النظام عملية تتبع العمليات المالية وتوثيقها إلكترونياً.					
٣	انخفضت حالات التلاعب أو الفساد المالي بعد اعتماد الدفع الإلكتروني.					
٤	أصبح المدققون يعتمدون على البيانات الرقمية في عمليات الفحص.					
٥	أدى التحول الرقمي إلى تقليل الوقت والجهد في تنفيذ إجراءات التدقيق.					
	المحور الثالث - التحديات والفرص في بيئة التحول الرقمي					
١	يواجه المدققون ضعفاً في المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع الأنظمة الرقمية.					
٢	لا تزال بعض الجهات الحكومية غير متكاملة في نظام التحصيل الإلكتروني.					
٣	ضعف الحماية الأمنية للبيانات المالية يمثل تحدياً كبيراً.					
٤	يوفر التحول الرقمي فرصاً كبيرة لتطبيق التدقيق الإلكتروني مستقبلاً.					
٥	البيانات الرقمية المتاحة تعزز دقة التحليل المالي والرقابي.					

قائمة المحكمين

الاسم	اللقب العلمي
أ.د هاني حميد مشجل	استاذ دكتور
أ.م. د. صابر بن كريم بلاسم	استاذ مساعد دكتور
م.د دنيا جليل جعفر	مدرس دكتور
م. كمال علوان	مدرس
م.م سهير كريم رماني	مدرس مساعد

تم اختبار موثوقية أداة القياس باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) اذ تم احتساب معامل الفا للاستبانة بصورة كاملة ولكل محور من محاوره باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، وكانت النتائج كما مبين في الجدول رقم (١)

وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الاتساق الداخلي تجاوزت القيمة المقبولة إحصائياً (٠.٧٠)، مما يشير إلى أن محاور الاستبانة تمتاز بدرجة جيدة من الموثوقية والاتساق الداخلي، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي اللاحق.

جدول رقم (٢) اختبار موثوقية أداة القياس

معامل Cranach alpha	عدد الأسئلة	محاور الاستبيان
٠.٨٣	٥	واقع تطبيق نظام الدفع الإلكتروني
٠.٨٧	٥	أثر نظام الدفع الإلكتروني على كفاءة عملية تدقيق الإيرادات الحكومية
٠.٨١	٥	التحديات التقنية والتنظيمية

١- مجتمع عينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالمؤسسات الحكومية المعنية بتحصيل الإيرادات العامة أما عينة البحث تمثلت بمجموعة من المدققين الداخليين والخارجيين، والعاملين في اقسام الحسابات، ومسؤولي نظم الدفع الإلكتروني في تلك الجهات.

٢- نتائج التحليل الوصفي:

يعرض الجدول رقم (٢) الاحصائيات الوصفية للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين بما في ذلك المؤهل العلمي والتخصص العملي وسنوات الخبرة.

جدول رقم (٣) نتائج التحليل الوصفي

المتغيرات	المؤشرات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	٧	٪٧
	ماجستير	٣٤	٪٣٤
	بكالوريوس	٤٩	٪٤٩
	دبلوم	١٠	٪١٠
التخصص العملي	محاسب	٤١	٪٤١
	مدقق	٤١	٪٤١
	تقني معلومات	١٨	٪١٨
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	١٨	٪١٨
	٥-١٠ سنة	٤٨	٪٤٨
	١٠-١٥ سنة	٣٤	٪٣٤

ومن الجدول أعلاه تبين فيما يخص المؤهل العلمي فإن أعلى تكراراً يتعلق بالأفراد الحاصلين على شهادة البكالوريوس أما التخصص العملي فقد كان أعلى تكراراً مرتبطاً بتخصص المحاسبة والتدقيق كما أظهرت النتائج حول الخبرة العملية فإن أعلى تكراراً يتعلق بالأشخاص الذين لديهم خبرة من ٥-١٠ سنة حيث تؤكد هذه النتائج ان المشاركين في الاستبيان لديهم الخبرة الكافية والكفاءة اللازمة للإجابة على الأسئلة.

ويعرض الجدول رقم (٣) اختبار (ANOVA) لاختبار الفروقات بين استجابات المبحوثين حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (٤) اختبار (ANOVA)

المحور	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	التفسير
واقع تطبيق نظام الدفع الإلكتروني	1.84	0.165	لا توجد فروق معنوية تُعزى للمؤهل العلمي.
أثر النظام على تدقيق الإيرادات	2.15	0.123	لا توجد فروق دالة إحصائية.
التحديات والفرص	4.32	0.016	توجد فروق معنوية لصالح حملة الدراسات العليا.

تُشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) في معظم المحاور، ما يدل على تقارب آراء المبحوثين بغض النظر عن مؤهلاتهم، باستثناء محور التحديات والفرص الذي أظهر فروقاً معنوية لصالح المبحوثين ذوي المؤهلات العليا.

وبين جدول رقم (٤) اختبار (T- test) لاختبار الفروق حسب سنوات الخبرة يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود فروق بين الموظفين من ذوي الخبرة الطويلة (١٠ سنوات فأكثر) وأصحاب الخبرة المحدودة (أقل من ١٠ سنوات) .

جدول رقم (٥) اختبار (T- test)

المحور	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	التفسير
واقع تطبيق نظام الدفع الإلكتروني	1.22	0.225	لا توجد فروق معنوية.
أثر النظام على التدقيق	2.45	0.016	توجد فروق لصالح ذوي الخبرة الطويلة.
التحديات والفرص	1.65	0.101	لا توجد فروق معنوية.

يتبين أن الخبرة العملية تؤثر على إدراك أثر نظام الدفع الإلكتروني في تحسين عمليات التدقيق، إذ أظهر ذوو الخبرة الطويلة درجة اتفاق أعلى، مما يعكس فهماً أعمق للآثار الرقابية والمالية للنظام.

وبين جدول رقم (٥) الاحصائيات الوصفية المتعلقة بكل سؤال من الأسئلة المستخدمة لاختبار الفرضيات بما في ذلك المتوسط والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأقصى:

جدول رقم (٦) الاحصائيات الوصفية

السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	التفسير
Q1	4.18	0.72	2	7	يشير إلى اتفاق المبحوثين على أن النظام مطبق بشكل ملحوظ.
Q2	3.87	0.76	2	5	التطبيق في توسع تدريجي مع تفاوت بين الوزارات.
Q3	3.52	0.78	2	5	لا يزال التطبيق يواجه بعض المعوقات التقنية.
Q4	3.53	0.74	2	4	ارتفاع كفاءة التحصيل الإلكتروني للإيرادات.
Q5	4.06	0.74	2	4	الحاجة إلى تدريب إضافي للمستخدمين.
المتوسط العام للمحور: ٣.٩٥ الانحراف المعياري الكلي: ٠.٨٦ يشير المتوسط العام إلى أن المبحوثين يتفقون بدرجة مرتفعة نسبياً على أن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية يسير بوتيرة جيدة، لكنه لا يزال يحتاج إلى دعم فني ومؤسسي أكبر					
السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	التفسير
Q6	4.39	0.65	3	4	النظام يعزز الشفافية في تدفق الإيرادات.
Q7	4.32	0.6	3	6	يقلل من فرص التلاعب والفساد المالي.
Q8	3.94	0.72	2	5	يسهل عملية المراجعة والتدقيق الآلي.
Q9	4.16	0.72	2	6	يحتاج إلى تكامل أفضل مع أنظمة المحاسبة الحكومية.
Q10	4.19	0.71	3	5	يرفع كفاءة الرقابة المالية ويختصر زمن التدقيق.
المتوسط العام للمحور: ٤.٠٨ الانحراف المعياري الكلي: ٠.٨٠ يظهر أن النظام أسهم بشكل واضح في تحسين جودة التدقيق المالي للإيرادات الحكومية، مما يعزز من شفافية وموثوقية البيانات المالية					
السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	التفسير
Q11	4.01	0.66	3	5	ضعف البنية التحتية التقنية يشكل تحدياً.
Q12	3.91	0.77	2	5	توفر فرص لتقليل التكاليف التشغيلية.
Q13	4.27	0.68	3	5	الحاجة إلى توحيد قواعد البيانات

الحكومية.					
التحول الرقمي يسهم في زيادة الكفاءة المؤسسية.	4	2	0.7	4.25	Q14
ضعف الوعي الرقمي لبعض الموظفين يشكل تحدياً مستمراً.	6	3	0.61	4.29	Q15
المتوسط العام للمحور: ٣.٨٦ الانحراف المعياري الكلي: ٠.٨٧					
يتفق المبحوثون على أن التحول الرقمي يمثل فرصة حقيقية لتطوير كفاءة العمل الحكومي، رغم استمرار بعض التحديات التقنية والبشرية.					

بلغ المتوسط العام لجميع المحاور (٣.٩٦) بانحراف معياري كلي (٠.٨٤)، مما يدل على اتجاه إيجابي مرتفع لدى أفراد العينة تجاه فاعلية نظام الدفع الإلكتروني وأثره في تحسين عمليات تدقيق الإيرادات الحكومية، مع الإقرار بوجود تحديات يمكن تجاوزها من خلال تطوير البنية التحتية والمهارات الرقمية.

ويبين جدول رقم (٦) (Pearson Correlation) تحليل الارتباط بين محاور الاستبانة:

جدول رقم (٧) تحليل الارتباط

العلاقة	معامل الارتباط r	التفسير
الدفع الإلكتروني × التدقيق المالي	0.79	علاقة ارتباط قوية وموجبة.
الدفع الإلكتروني × التحديات والفرص	0.65	علاقة ارتباط متوسطة موجبة.
التدقيق المالي × التحديات والفرص	0.72	علاقة قوية وموجبة.

تشير النتائج إلى وجود علاقات ارتباط قوية بين المحاور الثلاثة، مما يعني أن تحسن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني ينعكس إيجاباً على كفاءة التدقيق المالي ويحدّ من التحديات في بيئة التحول الرقمي، ومن خلال المقارنة بين المحاور، يمكن القول إن نظام الدفع الإلكتروني أحدث نقلة نوعية في أسلوب إدارة وتدقيق الإيرادات العامة في العراق وانتقال التدقيق من مرحلة الاعتماد على المستندات الورقية إلى بيئة رقمية تتيح تتبع المعاملات والتحقق منها في الزمن الحقيقي. ورغم أن التطبيق ما زال في مراحله التطويرية، إلا أن النتائج توحي بأن التحول الرقمي يفتح آفاقاً واسعة نحو تطبيق مفهوم التدقيق الإلكتروني الشامل (E-Audit).

أظهرت نتائج الجانب العملي أن عملية تدقيق الإيرادات الحكومية في ظل نظام الدفع الإلكتروني تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر في كفاءة الأداء التدقيقي، إذ أن محدودية الخبرات الفنية لدى بعض المدققين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، و ضعف إجراءات أمن المعلومات وعدم وضوح الصلاحيات الإلكترونية كأحد التحديات التي قد تزيد من مخاطر الاختراق أو التلاعب بالبيانات المالية مما يزيد الحاجة إلى تطوير بيئة تقنية وتنظيمية داعمة لعملية التدقيق الإلكتروني بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي.

كما بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن نظام الدفع الإلكتروني يوفر فرصاً جوهرية لتحسين كفاءة وشفافية تدقيق الإيرادات الحكومية، إذ أظهر التحليل الوصفي ارتفاع المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور، مما يدل على اتفاق غالبية أفراد العينة على أن التحول نحو الدفع الإلكتروني أسهم في تعزيز شفافية تدفقات الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية كما أتاح النظام إمكانية الحصول على بيانات مالية آنية ودقيقة، الأمر الذي يسهم في تسهيل عمليات الفحص والتدقيق، وتقليل زمن إنجاز الأعمال التدقيقية، فضلاً عن دعم الرقابة المستمرة بدلاً من الرقابة اللاحقة فقط.

ووجود علاقة ارتباط موجبة وقوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم الدفع الإلكتروني وكفاءة تدقيق الإيرادات الحكومية، حيث بلغ معامل الارتباط (= ٠.٧٩٢) عند مستوى دلالة (٠.٠٠٥). ويشير ذلك إلى أن التوسع في استخدام نظم الدفع الإلكتروني يسهم

بصورة مباشرة في رفع كفاءة عمليات التدقيق من خلال تحسين دقة البيانات المالية، والحد من فرص التلاعب والتجاوزات المالية. وتؤكد هذه النتيجة صحة التوجه نحو اعتماد الحلول الرقمية كأداة فاعلة لدعم العمل الرقابي في المؤسسات الحكومية. في ضوء نتائج الجانب العملي، يقترح البحث مجموعة من الإجراءات التطويرية التي من شأنها تعزيز فعالية التدقيق الإلكتروني للإيرادات الحكومية، ومن أبرزها:

١. تعزيز قدرات المدققين من خلال التدريب المستمر في مجالات التدقيق الإلكتروني وأمن المعلومات.

٢. توحيد قواعد البيانات المالية وربطها بين الجهات الحكومية والرقابية لضمان تكامل المعلومات.

٣. اعتماد أساليب التدقيق المستمر والتدقيق القائم على المخاطر في بيئة الدفع الإلكتروني.

٤. تحديث التشريعات والتعليمات الرقابية بما يدعم التحول الرقمي ويواكب التطورات التكنولوجية.

كما أظهرت النتائج أن نظام الدفع الإلكتروني يمثل أداة فاعلة في تعزيز شفافية الإيرادات الحكومية ورفع كفاءة التدقيق المالي، إلا أن نجاحه الكامل يتطلب معالجة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتدريب والتكامل بين الأنظمة الحكومية. كما بينت النتائج أن وعي الموظفين ومستوى خبراتهم يساهمان في زيادة إدراكهم لأهمية التحول الرقمي في العمل الحكومي.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الدفع الإلكتروني وكفاءة تدقيق الإيرادات العامة، مما يدل على أن التحول من الأساليب التقليدية إلى النظم الإلكترونية في تحصيل الإيرادات يسهم بشكل فعال في تحسين دقة البيانات المالية، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية، وتسريع إجراءات التدقيق، والحد من فرص التلاعب والفساد المالي.
- ٢- أن الجهات الرقابية تواجه مجموعة من التحديات التشريعية والتقنية التي تحدّ من فاعلية تدقيق الإيرادات في بيئة الدفع الإلكتروني، من أبرزها عدم مواكبة التشريعات المالية للتطورات الرقمية، وضعف التكامل بين الأنظمة الإلكترونية، إضافة إلى قصور البنية التحتية التقنية ونقص الكفاءات المتخصصة في مجال التدقيق الإلكتروني.
- ٣- تحسين التدقيق المالي: أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق نظم الدفع الإلكتروني وكفاءة التدقيق المالي، مما يعكس تأثيراً إيجابياً على تحسين عملية التدقيق وتقليل التحديات المرتبطة بها في بيئة التحول الرقمي.
- ٤- الانتقال إلى البيئة الرقمية: ساهم نظام الدفع الإلكتروني في العراق في تحويل أسلوب إدارة وتدقيق الإيرادات العامة من الاعتماد على المستندات الورقية إلى بيئة رقمية تسمح بتتبع المعاملات والتحقق منها في الزمن الفعلي. هذا التحول يعزز من دقة وشفافية العملية التدقيقية.
- ٥- إمكانية التحول إلى التدقيق الإلكتروني الشامل: على الرغم من أن التطبيق لا يزال في مراحل تطويره، تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي يمهد الطريق نحو تطبيق مفهوم التدقيق الإلكتروني الشامل (E-Audit)، مما يفتح آفاقاً جديدة لتحسين كفاءة التدقيق المالي في المستقبل.
- ٦- تعزيز الشفافية: يمثل نظام الدفع الإلكتروني أداة فعالة في تعزيز شفافية الإيرادات الحكومية، إذ يتيح رقابة أفضل على العمليات المالية ويسهم في الحد من التلاعب أو الأخطاء في الحسابات.
- ٧- التحديات المرتبطة بالتطبيق: من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن نجاح تطبيق نظم الدفع الإلكتروني يتطلب معالجة بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، مثل تحسين شبكة الإنترنت وتطوير أنظمة الدفع، وكذلك توفير التدريب اللازم للموظفين لضمان تكامل النظام بين مختلف الهيئات الحكومية.

ثانياً : التوصيات

- ١- تحسين البنية التحتية الرقمية: من الضروري تطوير وتعزيز البنية التحتية الرقمية في العراق، لا سيما شبكة الإنترنت والأدوات التقنية، لتسهيل تطبيق نظام الدفع الإلكتروني بكفاءة ودعمه في مختلف الجهات الحكومية.
- ٢- التدريب المستمر للموظفين: يجب الاستثمار في برامج تدريبية مستمرة للموظفين الحكوميين لرفع مستوى الوعي بكيفية استخدام الأنظمة الرقمية وتطبيق مفهوم التدقيق الإلكتروني، مما يعزز من فاعلية النظام ويقلل من فرص الأخطاء.
- ٣- التكامل بين الأنظمة الحكومية: ينصح بتعزيز التكامل بين مختلف الأنظمة الحكومية المختصة بالمالية والإيرادات لضمان تبادل سلس للبيانات والامتثال التام لمعايير التدقيق المالي، مما يعزز الشفافية ويقلل من التحديات التقنية.
- ٤- توسيع تطبيق التدقيق الإلكتروني الشامل: يتعين على الجهات المعنية أن تسعى لتوسيع نطاق تطبيق التدقيق الإلكتروني ليشمل كافة العمليات المالية الحكومية، مما يساهم في تحقيق رقابة فعالة على الإيرادات العامة ويساعد في الكشف المبكر عن أي مخالفات أو أخطاء.
- ٥- تشجيع ثقافة التحول الرقمي: ينبغي تعزيز ثقافة التحول الرقمي داخل الحكومة عن طريق نشر الوعي بين الموظفين وتشجيعهم على تبني التقنيات الحديثة، مما يساهم في تحسين الأداء العام ويساعد على تلبية متطلبات العصر الرقمي.

References

- ١- أحمد علي عبدالرحمن سالم ، د. عز الدين محمد فضل الله عبدالله²، عبدالقادر حسن الضو محمد، واثر فؤاد حمزة تين، ٢٠٢٤ (أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة: دراسة حالة وزارة المالية بولاية شمال كردفان)، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، العدد (٦).
- ٢- ابو شعالة ، وليد احمد محمد " اثر انظمة الدفع الالكتروني على الاداء المالي في المصارف التجارية العامة بمدينة مصراتة " ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٤ .
- ٣- بن شعيب خيرة ، ٢٠١٧، مساهمة الجباية البترولية في تمويل الايرادات العامة للدولة ،رسالة ماجستير ،جامعة ابن خلدون.
- ٤- تارا محمد و ماهر علي الشامام ، ٢٠٢٣، تطور بيئة المحاسبة الحكومية وتأثيرها على تحقق الايرادات في الوحدات الحكومية ، مجلة بوليتكنيك للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد(٤) العدد(١).
- ٥- تقرير وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، ٢٠١٩
- ٦- زيد حاتم كريم ، عبد الرحمن نجم المشهداني ، ٢٠٢٢، امكانية استخدام وسائل الدفع الالكتروني في تعظيم موارد امانة بغداد المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد(٢٧)
- ٧- سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو ، ٢٠٢٠، مدخل معاصر في علم المالية ، الطبعة الثانية ، جامعة المثنى ،العراق.
- ٨- عبدالله ، احمد مؤيد ، امين ، وفاء جعفر " دور وسائل الدفع الالكتروني في توليد الفرص الاقتصادية والتنموية " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، مجلد ٤٩ ، العدد ١٤٢ ، ٢٠٢٤ .
- ٩- محمد ، محمد ابراهيم ، المشهداني ، بشرى نجم " دليل ارشادي مقترح لتدقيق الايرادات في البيئة العراقية على وفق IFRS15 " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢٦ ، العدد ١٢٤ ، ٢٠٢٠ .
- ١٠- محمد عماد عبد العزيز ،معد صالح فرحان ، ٢٠٢٢ ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٢) العدد(٢).
- ١١- مقبل ، وائل محمود ، الحالمي ، سلطان حسن محمد ، " دور اساليب الرقابة الداخلية الالية في الحد من مخاطر انظمة الدفع الالكتروني في البنوك " مجلة جامعة البصرة ، المجلد ٥ ، العدد ٥ ، ٢٠٢٣ .
- ١٢- نعمة ، د. نغم حسين ، " عمليات الدفع الالكتروني في العراق : الواقع والتحديات " ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد السادس ، العدد ٢ ، ٢٠٢٥
- ١٣- الياسري ، موسى كاظم ، التميمي ، فؤاد محمد ، " استعمال الذكاء الاصطناعي للحد من الاحتيال المالي في عمليات الدفع الالكتروني " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٧ ، العدد ٥٦ ، ٢٠٢٥



- 14-Anouze, A. L. M., & Alamro, A. S. (2019). Factors affecting intention to use e banking in Jordan. International Journal of Bank Marketing, 38(1), 86-112.
- 15-Brisim , Maha Aref , " Impact of Artificial Intelligence on Creating Digital Value for Electronic Payment systems in Iraq " , journal port Science Research , volume 8 , 2025
- 16-Heinze, Tim, Kizirian, Tim, Lees, John, Sandoe, Kent, 2010, "Internal Controls for Revenue Cycle :A Checklist for the Consumer Products Industry , "International Business & Economics Research Journal, V.9 , N.8.
- 17-Jemaah, Ahmad Helmy, 2012, "Auditing and Confirmation According to International Standards for Auditing", Safaa Publishing House, First Edition, Amman.
- 18-Lotfi, Amin El-Sayed Ahmed, 2006, "The Review between Theory and Practice", University House, First Edition, Alexandria.
- 19-Sardjonor, Wahyur, Wowon Priatna, Mohammad Tohir, and . "ARTIFICIAL INTELLIGENCE AS THE CATALYST OF DIGITAL PAYMENTS IN THE REVOLUTION INDUSTRY 4.0 ". ICIC International, 2021: 34.
- 20-Vărzaru Anca Antoaneta , Claudiu George Bocean, Dalia Simion, 2023, Digital Revolution, Sustainability, and Government Revenues: A Transversal Analysis of How Digital Transformation and Sustainable Practices Impact Sustainable Government Revenues, MDPI <https://doi.org/10.3390/systems11110546>